

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية

و ٣ كانون الثاني ١٩٣٥

عمان : الخميس ٢٧ رمضان ١٣٥٣

عدد ممتاز

العدد ٧٠٠

صحيفة

٢٦-٢٨

اتفاق لتنظيم مبيعات الوثائق القضائية بين شرق الاردن وفلسطين

اتفاق لتنظيم تدليغ الوثائق القضائية بين فلسطين وشرق الأردن

بما أنه تمتنع للمساعدة المؤرخة في ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨ والمبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وبين صاحب السمو أمير شرق الأردن قد اعترفت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن.

وبما أن حاكم فلسطين وحاكم شرق الأردن مستقلة الواحدة عن الأخرى
وبما أن حكومتى فلسطين وشرق الأردن الموقعتين فيما يلي بالفرقتين المتعاقدين برغبان في إجراء ترتيب محيز ونظام تدليغ الوثائق القضائية الصادرة من حاكم إحدى الفرقتين المتعاقدين للأشخاص المقيمين في بلاد الفرقتين الأخرى.

قد تم الاتفاق بين حكومتى فلسطين وشرق الأردن على ما يلي:

المادة

١ - يكون للمعارات والألفاظ التالية الواردة في هذا الاتفاق المعاني المخصصة لها أدناه :

- (١) تعنى عبارة « الوثائق القضائية » :
- (أ) مذكرات المحضور الصادرة للشهود والأطناء والأحكام النيابية في الدعاوى الجزائية .
- (ب) مذكرات المحضور الصادرة للشهود والمدعين والمدعى عليهم في الدعاوى الحقوقية .
- (ج) ضبوط الدعاوى ولوائح الدفع والأجوبة عليها وعلى كل مستند تفرع عنها في أي دور من ادوار المحاكمة في الدعاوى الحقوقية .
- (د) البروتست والاعتراض الطادرين من كاتب العدل .
- (هـ) الأحكام التي تصدر في أي دور من ادوار المحاكمة في أية دعوى حقوقية .
- (و) الوثائق التي تصدر في شأن تنفيذ أي حكم في أية دعوى حقوقية .
- (٢) تعنى عبارة « السلطة الصادرة » أي قاضي أو حاكم صلح أو موظف قضائي آخر مفوض حسب الأصول بالتوقيع أو بإصدار أية وثيقة قضائية من الوثائق القضائية المعروفة في الفقرة (١) المذكورة أعلاه أو بإصدار صورة مصدقة عنها .

٢ - يجوز أن تبلغ الوثائق القضائية الصادرة من حاكم أحد الفرقتين المتعاقدين للأشخاص المقيمين في بلاد الفرقتين المتعاقدين الآخر على أن يراعى في ذلك الشروط المبينة في المواد التالية :

٣ - (أ) ترسل جميع الوثائق القضائية التي يرغب حاكم فلسطين في تبليغها لأشخاص مقيمين في شرق الأردن بواسطة رئيس المحكمة المركزية أو حاكم الصلح الذي يظفر في القضية في فلسطين إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الصلح في شرق الأردن ذي الاختصاص في المقاطعة التي يقطن

فيها الشخص الذي يرغب في تبليغه على رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الصلح المختص أن يتخذ الاجراءات
للثبوت من تبليغ تلك الوثائق القضائية بمقتضى الاصول المتبعة عادة في شرق الاردن .

ويجوز تبليغ التبليغ من قبل السلطات القضائية المختصة في شرق الاردن الى السلطات القضائية
في فلسطين التي طلبت التبليغ .

وإذا تمذروا تبليغ قضاة السلطات القضائية في فلسطين على أن تبين أسباب تمذره التبليغ .
(ب) ترسل جميع الوثائق القضائية التي يرغب بها كم شرق الاردن في تبليغها لاشخاص مقيمين في
فلسطين بواسطة رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الصلح الذي يظفر في الدعوى في شرق الاردن
الى رئيس المحكمة المركزية أو حاكم الصلح في فلسطين ذي الاختصاص في القضاء الذي يعطى
فيه الشخص المرغوب في تبليغه وعلى رئيس المحكمة المركزية أو حاكم الصلح المختص أن يتخذ
الاجراءات للثبوت من تبليغ تلك الوثائق القضائية بمقتضى الاصول المتبعة عادة في فلسطين .

وترسل تمام التبليغ من قبل السلطات القضائية المختصة في فلسطين الى السلطات القضائية
في شرق الاردن التي طلبت التبليغ .

وإذا تمذروا اجراء التبليغ فتلزم السلطات القضائية في شرق الاردن ذلك على أن تبين أسباب
تمذره التبليغ .

٤ - يقتضى أن تضمن كل وثيقة قضائية من نوع مذكرة الحضور توقيع السلطة المصدرة والخاتم الرسمي
للمحكمة التابعة لها تلك السلطة .

٥ - كل وثيقة قضائية ليست من نوع مذكرة الحضور والتي لا تحتاج عادة الى توقيعها من قبل السلطة
المصدرة يجب أن تكون مبرورة بالخاتم الرسمي للمحكمة الطالبة للتبليغ . أما في الاحوال التي تكون فيها
الوثائق المطلوب تبليغها نسخاً ووثائق أصلية موجودة في حوزة المحاكم الطالبة للتبليغ فيجب أن تتضمن
هذه الوثائق شرحاً موقفاً من السلطة المصدرة يشرح أن تلك الوثائق هي نسخة صحيحة ومضبوطة
عن النسخ الأصلية .

٦ - جميع الوثائق القضائية التي يطلب احد الفريقين المتعاقدين تبليغها في بلاد الفريق المتعاقد الآخر يجب
أن يرفق بها وثيقة موقعة من السلطة المصدرة ومبرورة بخاتم المحكمة الرسمي تتضمن تفاصيل إضافية
ومضبوطة عن محل وجود الفريق المطالب بتبليغه .

٧ - في جميع الاحوال التي يطلب فيها تبليغ ضبط دعوى أو لائحة دفاع يجب أن يرفق ضبط الدعوى أو
لائحة الدفاع المار ذكرهما بنسخ مصدقة عن الوثائق الأصلية التي يستند اليها في اثبات الادعاء أو الدفاع
أو التفاصيل الضرورية لتعيين الفريق المطالب بتبليغه من فهم نوع الادعاء أو الدفاع في حالة عدم
وجود شيء من هذه الوثائق .

٨ - تبليغ جميع الوثائق التي يطلب تبليغها احد الفريقين المتعاقدين في بلاد الفريق الآخر بواسطة
عضو من الفريق المتعاقد الآخر الموقوف حسب الاصول لاجراء التبليغ بالنيابة عن الفريق الآخر

او بواسطة اي شخص آخر فتدبر رسمياً لهذا الغرض .

٩ - جميع الوثائق التي تطلب محاكم فلسطين تبليغها والمظلة بالغة غير اللغة العربية يجب ان ترفق بها ترجمة مصدقة عنها باللغة العربية .

١٠ - أية وثائق بلغت خلافاً لحكام هذا الاتفاق تعتبر كأنها لم تبلغ من اجل أية دعوى ترفع امام أية محكمة من محاكم اي فريق من الفريقين المتنازعين .

١١ - ليس في هذا الاتفاق ما يمكن ان يعتبر انه ماس بحاله تعلق بأية إجراءات تتعلق بتسليم المجرمين .

وقع عليه في القدس وقع عليه في عمان

في هذا اليوم الثالث عشر من شهر في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر

كانون الاول سنة ١٩٤٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٤

ارثر واغوب ابراهيم هاشم

المندوب السامي

رئيس الوزراء

بالنيابة عن حكومة فلسطين لحكومة شرق الاردن

محضور (ر . بوسطون)

محضور (سمير الرفاعي)